

بحار الأنوار

[264] فيلزم انقطاع الناقصة وزيادة الزائدة بقدر متناه. واعترض على هذه الدليل بالنقص بمراتب العدد وكل متناه بمعنى لا يقف كأجزاء الجسم ومثل اللزوم ولزوم اللزوم وهكذا والامكان ونظائرها، فان الدليل يجري فيها. والجواب: أن غير المتناهي اللايقي يستحيل وجود جميع أفرادها بالفعل لاستحالة وجود غير المتناهي، بل لان حقيقة اللايقية تقتضي ذلك، فإنه لو خرج جميع أفرادها إلى الفعل ولو كانت غير متناهية يقف ما فرضنا أنه لا يقف، ويلزم في أجزاء الجسم الجزء الذي لا يتجزأ، وفي المراتب العددية أن لا يتصور فوقه عدد آخر، وهو خلاف البديهة، بل مفهوم الجميع ومفهوم اللايقف متنافيان كما قرره في موضعه. إذا تقرر هذا فنقول: لعله يكون وجود جميع الافراد خارجا وذهنا مستحيلا نعم يمكن ملاحظتها إجمالاً في ضمن الوصف العنوانى فلا يجري فيه البرهان، وإنما يتم النقص لو ثبت أن جميع مراتب الاعداد المستحيلة الخروج إلى الفعل موجودة مفصلاً مرتباً في الواقع. وإن ارود النقص بتحققها في علمه سبحانه فالجواب أن علمه سبحانه مجهول الكيفية لا تمكن الاحاطة به، وأنه مخالف بالنوع لعلومنا، وإنما يتم النقص لو ثبت تحقق جميع شرائط البرهان في علمه تعالى، وفي المعلومات باعتبار تحققه في هذا النحو من العلم وهو ممنوع. وفي خبر سليمان المروزي في البداء إيماء إلى حل هذه الشبهة لمن فهمه، وقد مر في المجلد الثاني والرابع. الثاني: لو كانت الامور الغير المتناهية ممكنة لامكن وقوع كل واحد من إحدى السلسلتين بإزاء واحد من الاخرى على سبيل الاستغراق، إلى آخر الدليل. وهذا التقرير جار في غير المرتبة أيضاً، لكنه في المرتبة المتسقة أظهر، ومنع الامكان الذاتى مكابرة. وكيف يتوقف الذكي في أن القادر الذي أوجده أولاً مرتباً يمكنه أن يوجده مرة أخرى مرتباً منطبقاً، وأن يرتب الغير المرتبة ؟
